

Distr.: General
17 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الستون

١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة

تقرير وكيل الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يقدم هذا التقرير موجزا للجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة، ومساهمة الهيئة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
والفتاة في العمليات الحكومية الدولية. ويقدم أيضا معلومات عن الطرق التي ساهمت بها
الهيئة في تنفيذ التوجيه المقدم من لجنة وضع المرأة بشأن السياسات العامة.

* E/CN.6/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

190116 180116 15-22447 (A)



أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤، لمحة عامة عن الأعمال التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتنفيذ ولايتها المعيارية دعماً لوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ - وفي ضوء التقارب الذي لوحظ في عام ٢٠١٥ بين عمليات حكومية دولية رئيسية والفرص الفريدة التي أتاحتها هذه العمليات من أجل زيادة تعزيز وتعميق الإطار المعياري للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوسيع نطاق تعاونها بشكل ملحوظ مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل إدماج مسائل المساواة بين الجنسين في الوثائق الختامية المعيارية ذات الصلة (انظر E/AC.51/2015/9). ولقد عملت الهيئة على توطيد شراكات استراتيجية مع أصحاب المصلحة، وقدمت الخبرة الفنية وسبل تحليل السياسات، وسعت لتعزيز قاعدة المعارف بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستفادت من الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من التجارب الإقليمية والوطنية في تعزيز عملها المعياري. ومن خلال أعمالها التشغيلية والبرنامجية، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومات، بما في ذلك البرلمانات الوطنية والوزارات المعنية بالمساواة بين الجنسين والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالموضوع، وكذلك مع المجتمع المدني، في تنفيذ التوجيهات المقدمة بشأن السياسات العالمية على الصعيد الوطني. واستفادت الهيئة من منبر منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم منظورات المساواة بين الجنسين في مجالات عملها، وقامت بتعبئتها لتحقيق التعاون بشأن العمليات المعيارية الرئيسية.

٣ - وقد كان لهيئة المرأة دور أساسي في وضع مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في صميم الوثائق الختامية للعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠)؛ واتفاق باريس، نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (FCCC/CP/2015/L.9، المرفق).

٤ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم دعم موضوعي للجنة وضع المرأة، حيث تولّت قيادة استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاماً، وذلك على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وقدمت دعمها أيضاً إلى الجمعية

العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تركيز الاهتمام على مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في ما تصدره هذه الهيئات من وثائق الختامية.

ثانيا - تعزيز العمل المعياري بشأن المساواة بين الجنسين

٥ - يقدم هذا الفرع لمحة عامة عن التقدم المعياري المحرز بشأن المساواة بين الجنسين والدعم الذي تقدمه الهيئة لتعزيز قواعد ومعايير المساواة بين الجنسين في لجنة وضع المرأة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ألف - لجنة وضع المرأة

٦ - تؤدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة دور الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، وتواصل دعم جميع جوانب العمل الذي تضطلع به اللجنة بوصفها الهيئة العالمية الرئيسية لصنع السياسات التي تضع المعايير العالمية وتصوغ السياسات المحددة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن في جميع أنحاء العالم.

٧ - وفي دورتها التاسعة والخمسين، أجرت لجنة وضع المرأة استعراضا وتقييما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاما على اعتمادهما، ولنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقد كانت هذه الدورة بمثابة تنويع لعملية دامت سنتين اضطلعت خلالها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور رئيسي في دعم العديد من الدول الأعضاء في تقديم عدد قياسي من الاستعراضات الوطنية بلغ ١٦٧ استعراضا. وعقدت اللجان الإقليمية الخمس اجتماعات حكومية دولية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حيث ساهمت النتائج التي توصلت إليها في تحديد الأولويات الإقليمية للدورة التاسعة والخمسين. وبناء على الاستعراضات الوطنية والإقليمية، قامت الهيئة بتحليل التقدم المحرز والثغرات والتحديات والأولويات المطروحة من أجل التعجيل بتنفيذ منهاج العمل في سياق ما بعد عام ٢٠١٥، الذي اتخذته اللجنة أساسا لمناقشتها (انظر E/CN.6/2015/3).

٨ - وقد ساهمت الدورة التاسعة والخمسون في حشد الالتزام السياسي وتمخض عنها زخم قوي لتسريع تنفيذ منهاج العمل من خلال الحوار وتبادل التجارب والدروس المستفادة، بما في ذلك عقد اجتماعات المائدة المستديرة على المستوى الوزاري وتنظيم حلقات نقاش تفاعلية. وقد رحبت اللجنة في الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بالتقدم المحرز لكنها أعربت أيضا عن

القلق إزاء بطء وتيرة هذا التقدم وطابعه المتفاوت ولأن ما من بلد حقق بالكامل هدف المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٩ - وأكدت الحكومات في الإعلان السياسي التزامها القوي بضمان التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وتعهد وزراء وممثلو الحكومات باتخاذ إجراءات محددة في ستة مجالات: (أ) تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات وأنشطة البرنامج؛ و (ب) توطيد وزيادة الدعم المقدم للآليات المؤسسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ و (ج) تغيير المعايير التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية؛ و (د) الزيادة بقدر كبير في الاستثمار من أجل سد الثغرات في الموارد، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر؛ و (هـ) تعزيز المساءلة عن تنفيذ الالتزامات المعقودة؛ و (و) النهوض ببناء القدرات، وجمع البيانات، والرصد والتقييم، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

١٠ - ومن المهم الإشارة إلى أن الإعلان السياسي شدد على أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين أمر أساسي لإنجاز أنشطة الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تُنجز بعدُ ومواجهة التحديات الحاسمة المتبقية استناداً إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتفقت الدول الأعضاء على الاستفادة من جميع الفرص والعمليات في عام ٢٠١٥ وما بعده لتسريع وتحقيق التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين من أجل تحقيق نتائج محددة في كل دورة من دورات الاستعراض التي تجري كل خمس سنوات، والسعي إلى بلوغ المساواة الثامنة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد كُلفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وباقي منظومة الأمم المتحدة بمواصلة دعم هذه الجهود.

١١ - وقامت اللجنة بتعزيز أساليب عملها فأثبتت بذلك إسهامها في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠١٥). وأدرجت جزءاً وزارياً في دوراتها السنوية وعززت بدرجة كبيرة أساليب نظرها في موضوع الاستعراض، بوسائل منها قيام الدول الأعضاء بعرض الدروس المستفادة من تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها من الدورة السابقة والتحديات التي صودفت وأفضل الممارسات في هذا الصدد.

١٢ - وبالتزامن مع حلول الذكرى السنوية العشرين لمنهاج العمل وبالاقتتران مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة إعلامية عالمية بعنوان "المساواة بحلول ٢٠٣٠: لنحت الخطى من أجل المساواة بين الجنسين"، هدفها تعبئة الجهود سواء على أعلى المستويات السياسية أو في أوساط عامة الجمهور.

باء - الجمعية العامة

١٣ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعماً لعمل الجمعية العامة من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم التوصيات في تقارير الأمين العام، وعن طريق توفير الخبرات الفنية والتقنية للدول الأعضاء. وبفضل هذه الإسهامات، تمكّنت الدول الأعضاء من مواصلة اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

١٤ - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ثلاثة تقارير للأمين العام صدر بها تكليف، بغرض تقديمها إلى اللجنة الثالثة، بشأن المواضيع التالية: تقرير عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/70/204)، أبرز دور النساء الريفيات باعتبارهن عاملاً للتغيير وما في جعبتهن من طاقات كامنة تؤهلهن لتقديم إسهامات قيّمة في الاقتصادات المحلية والوطنية؛ وتقرير عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/70/205)، وجه الانتباه إلى الطرق المتزايدة الخطورة التي تسلكها المهاجرات وما يترتب على ذلك من ارتفاع خطر تعرضهن للعنف والاستغلال؛ وتقرير عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (http://undocs.org/ar/A/69/211A/70/180)، قدم تحليلاً لمستوى إدماج المنظورات الجنسانية على المستوى الحكومي الدولي.

١٥ - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/70/256) لكي يُقدم إلى اللجنة الثانية، دعا فيه إلى اتخاذ تدابير إضافية لإزالة الحواجز التي تعترض دخول المرأة إلى سوق العمل، بما في ذلك تنمية المهارات، ووضع سياسات فعالة لسوق العمل، وتوفير القدر الكافي من الحماية الاجتماعية، وتوفير الضمانات فيما يتعلق بحقوق العمال عن طريق التفاوض الجماعي، والتقيّد بقواعد مكان العمل ومعايره، وإتاحة إمكانية وصول المرأة إلى الأصول المنتجة.

١٦ - ودعا مكتب اللجنة الثانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تنظيم مناسبة خاصة عن موضوع "تحويل الاقتصادات وإعمال الحقوق: خطة في مجال السياسات لوضع المرأة فعليا على قدم المساواة مع الرجل وتحقيق التنمية المستدامة". وقد اتُخذ تقرير الهيئة الرئيسي المعنون "تقدم المرأة في العالم خلال فترة ٢٠١٥-٢٠١٦: تحويل الاقتصادات وإعمال الحقوق" أساساً للمناقشات. وشملت هذه المناسبة التي نُظمت في شكل حلقة نقاش برئاسة رئيس اللجنة الثانية، عروضاً قدمها ممثلون من منظومة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية أشاروا فيها إلى السياسات الاجتماعية باعتبارها استثمارات هامة في القدرات الإنسانية

لتحقيق التنمية المستدامة؛ وتناولوا الصلات القائمة بين إمكانية امتلاك الأراضي والطاقة، والأمن الغذائي وانعدام المساواة، والحاجة إلى الاستثمار في قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق حشد الموارد الوطنية، والمساعدة الإنمائية الرسمية ووسائل أخرى. ومن جملة النقاط الرئيسية التي تمخضت عنها المناقشة التي تلت ذلك أن أعمال جميع حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن القوانين والأنظمة الوطنية تؤدي دوراً رئيسياً في صون الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ولا سيما فيما يتعلق بتمكين المرأة من استخدام الأراضي وتملكها ومسائل الإرث؛ وأهمية توافر بيئة اقتصادية تمكينية للحد من أوجه التفاوت بين المرأة والرجل؛ والحاجة إلى وضع سياسات مدعومة بأدوات مالية، من قبيل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

١٧ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة توسيع نطاق دعمها الموضوعي للدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز منظور المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة. وركزت الهيئة بصفة خاصة على القرارات التي صدرت في اللجنتين الثانية والثالثة والتي كانت تقل أو تنعدم الإشارة فيها سابقاً إلى مسألة المساواة بين الجنسين، وذلك استناداً إلى التحليل الوارد في تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/70/180).

١٨ - وبالترااف مع مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نظمت الهيئة عدداً من المناسبات الرفيعة المستوى لإبراز الصلات التي تربط بين التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وبين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وساهمت في عدد من المناسبات الجانبية المعقودة بدعوة من الشركاء.

١٩ - وعلى وجه التحديد، عقدت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعاً لقادة الفكر في المجتمع المدني، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، لمناقشة الأولويات ذات الصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في سياق التنفيذ المعجل لمنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحدد قادة المجتمع المدني عدداً من المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً، ومن بينها ما يلي: إلغاء القوانين التي تميز ضد النساء والفتيات؛ وتغيير الأعراف الاجتماعية بما يجعل العنف ضد المرأة والفتاة أمراً غير مقبول؛ ومنح الأولوية للحقوق الجنسية والإنجابية؛ وتحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس؛ وتغيير النماذج الاقتصادية لكافة العمل اللائق للمرأة، بما في ذلك من خلال الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها؛ والحاجة إلى تعبئة الموارد الكافية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.

وأعرب قادة المجتمع المدني عن القلق إزاء تقلص الحيز الديمقراطي المتاح للعديد من منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم.

٢٠ - وعقدت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، ندوة لقادة الأعمال التجارية والأعمال الخيرية، شاركت في استضافته مع مجموعة علي بابا ومؤسسة بل ومليندا غيتس. وكان المتوخى من هذه الندوة حشد الالتزامات المالية من القطاع الخاص والأوساط الخيرية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وتمخضت عنها تعهدات ومساهمات لتمويل مبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢١ - وشكلت المناسبة المعقودة تحت عنوان "اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل"، والتي شاركت الهيئة في تنظيمها مع الصين في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، تنويعاً للحملة العالمية التي دامت ١٨ شهراً للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي المجموع، شارك ١٤٠ بلداً في هذا الاجتماع، منهم ٦٤ من رؤساء الدول والحكومات، و ٨ نواب لرؤساء الدول والحكومات، وقادة ٤ منظمات إقليمية، قدموا جميعهم التزامات. وأهاب أربعة ممثلين عن المجتمع المدني، من بينهم الأمين العام السابق للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وممثل عن منظمات الشباب، بالحكومات إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. وتعهد ممثل واحد عن القطاع الخاص وآخر من إحدى المؤسسات الخيرية بتقديم الدعم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٢ - وقد شكل الاجتماع معلماً تاريخياً، إذ لم يسبق من قبل أن اجتمع رؤساء الدول والحكومات لتقديم التزامات محددة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف مجالات الاهتمام الحاسمة المحددة في منهج العمل. وتعهد القادة بإلغاء جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وزيادة نسبة النساء في المناصب القيادية ومشاركتهم في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك في مجال السلام والأمن، وتحسين فرص حصول الفتاة والمرأة على تعليم جيد وإتمامه، وإدراج مسألة المساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط والميزنة، ومعالجة أسباب التمييز المتداخلة، وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى النساء والفتيات في أوضاع هشّة، وإشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كذلك، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتواصل مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في الاجتماع، وتواصل تشجيع الدول على الالتزام بتعهدات جديدة وإضافية.

جيم - مجلس الأمن

٢٣ - عقد مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، استعراضاً رفيع المستوى ومناقشة مفتوحة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وشارك في هذه المناقشة أكبر عدد من المتكلمين في تاريخ مجلس الأمن، وذلك دليل على الاهتمام المتزايد الذي توليه الدول الأعضاء لهذه القضايا.

٢٤ - واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء على طلب من الأمين العام واستجابة لقرار مجلس الأمن ٢١٢٢ (٢٠١٣)، بمهام الأمانة العامة لأغراض إنجاز دراسة عالمية مستقلة بشأن تنفيذ قرار مجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تولت رئاسة فريق إعدادها الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام السيدة رادىكا كوماناسوامي. ووردت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهذه الدراسة في أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)، الذي استرشد به المجلس في مناقشته الرفيعة المستوى وما توصل إليه من نتائج. وقد أجريت هذه الدراسة كنتيجة لمشاورات مستفيضة على الصعيد العالمي، وشكلت استعراضاً للأعمال القائمة والبحوث الجديدة. وتتمثل النتيجة الرئيسية والرسالة الأهم لهذه الدراسة في أن الأساس الدلالي الذي يستند إليه الأثر الإيجابي لمشاركة المرأة في تحقيق السلام الدائم لم يعد يقبل الجدل، وأنه يجب الآن تحويل الاهتمام إلى كيفية التغلب على العقبات التي تواجه إشراك المرأة على نحو كامل وهادف.

٢٥ - ويُعد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) ثامن قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد حدد مجلس الأمن في هذا القرار الحاجة إلى معالجة الثغرات في التمويل، والإرادة السياسية، والعقبات المؤسسية والسلوكية التي تعرقل التنفيذ الكامل للخطة. ودعا المجلس أيضاً إلى إدماج الاعتبارات الجنسانية في الأطر الاستراتيجية ذات الصلة بالعمل الإنساني، وأهاب بالدول الأعضاء أن تنظر في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في عام ٢٠١٦. ويتضمن القرار مجالين موضوعيين رئيسيين ينبغي التركيز عليهما، وهما تنفيذ المجلس لالتزاماته فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن بطريقة أكثر فعالية واتساقاً، والاعتراف بالسياق المتغير للسلام والأمن، بما في ذلك الآثار المترتبة على تغير المناخ، والطابع العالمي للجوائح الصحية، وتزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخلياً وتصادف التطرف المصحوب بالعنف، والحاجة إلى إدراج قضايا المرأة والسلام والأمن في الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية في الوقاية من هذه التهديدات ومكافحتها.

٢٦ - وفيما يتعلق بأساليبه وإجراءاته في العمل، أعرب مجلس الأمن، في قراره ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، عن اعتزامه إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالمرأة والسلام والأمن، وذلك

لكفالة تزويد المجلس بمعلومات منتظمة ومناسبة التوقيت وجيدة عن تحليل النزاعات من منظور جنساني، سواء تعلق الأمر بالحالات المواضيعية أم بالحالات القطرية المحددة. وحث مجلس الأمن أيضاً الأمم المتحدة على مضاعفة الجهود الرامية إلى إدراج احتياجات المرأة في أعمال المنظمة، وشجع على إنشاء علاقات أوثق داخل الأمم المتحدة فيما بين الكيانات المسؤولة عن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وإضافة إلى ذلك، اعترف المجلس بالدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، وأعرب عن اعتزامه دعوة هذه المنظمات إلى تقديم إحاطات إلى المجلس بصورة أكثر انتظاماً، بما في ذلك بشأن الحالات القطرية المحددة. وأخيراً، أقر المجلس بالآثار المتباينة الذي يخلفه التطرف المصحوب بالعنف في النساء والفتيات، ودعا إلى زيادة التكامل بين أطر مكافحة الإرهاب والمرأة والسلام والأمن، وعقد المزيد من المشاورات مع النساء والمنظمات النسائية، وإجراء البحوث وتجميع البيانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتتعلق بالعوامل التي تدفع المرأة إلى التطرف، والآثار المترتبة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة والمنظمات النسائية. وفي هذا الصدد، طلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، أن تعمل بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٢٧ - وإلى جانب الأعمال التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم الفني إلى أعضاء مجلس الأمن عند الطلب؛ وقدمت إحاطات تقنية عن موضوع المرأة والسلام والأمن إلى أعضاء المجلس الجدد؛ وساهمت بنشاط في أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بحماية المدنيين؛ وقدمت الدعم لمشاركة ممثلات المجتمع المدني بشكل مباشر في أعمال المجلس.

دال - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٨ - أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2015/58)، مع التركيز بوجه خاص على التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة على نطاق المنظومة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيدين العالمي والقطري من خلال خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتواصل الهيئة الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتقديم الدعم في هذا المجال، بما في ذلك من خلال تقديم المشورة التقنية والدعم وبناء القدرات وتقديم التقارير بهذا الشأن.

٢٩ - وخلص تقرير الأمين العام إلى أن خطة العمل على نطاق المنظومة قد واصلت، وهي قيد التنفيذ للعام الثالث، إحراز التقدم وإدخال تحسينات في أداء منظومة الأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأثبت التقرير إحراز تقدم في ١٤ مؤشراً من مؤشرات الأداء الخمسة عشر، بما في ذلك تسجيل تقدم ملحوظ في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والرصد وتقديم التقارير، وتنمية القدرات، واستخلاص المعارف وإيصالها، والسياسات الجنسانية. وأوفي ٣٨ كياناً من الكيانات التي تقدم تقارير بشأن خطة العمل بمتطلبات مؤشر السياسات الجنسانية في عام ٢٠١٤ أو تجاوزها، مما يمثل زيادة بالمقارنة مع ٢٩ كياناً في عام ٢٠١٣ و ٢٢ كياناً في عام ٢٠١٢. وتعهدت تسعة كيانات إضافية بإكمال سياسات في هذا الصدد في عام ٢٠١٥، مما سيشكل إنجازاً هاماً لما تمثله هذه السياسات من حافز رئيسي للتغيير المؤسسي. وتعد السياسات الجنسانية القوية عاملاً أساسياً لتحسين الأداء، باعتبارها تتيح الأطر اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المؤسسية لتعميم المنظور الجنساني في كل كيان. وقد أدت السياسات الجنسانية التي وضعت عقب اعتماد خطة العمل إلى زيادة في المضمون وفي النطاق بما يغطي المجالات الستة لسياسة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٦ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي المساءلة، والإدارة القائمة على النتائج من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، والرقابة من خلال الرصد والتقييم والإبلاغ، والموارد البشرية والمالية، وتنمية القدرات، والاتساق، والتنسيق، والمعرفة، وإدارة المعلومات.

٣٠ - وخلص التقرير أيضاً إلى وجود مجالات ما زالت بحاجة إلى مزيد من التحسينات وإلى توسيع نطاق استراتيجيات أثبتت نجاحاتها في تعميم المنظور الجنساني، من قبيل البرمجة المشتركة، والاستثمار الوافي والكافي في البرامج المحددة الأهداف والبرامج العامة، وآليات المساءلة التي تكفل تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٣١ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني إلى الدول الأعضاء خلال عملية التفاوض بشأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٥ بشأن تعميم منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. ورحب المجلس بالعمل المتواصل الذي تقوم به الهيئة لتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني، واعترف بأهمية تعزيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها. ودعا المجلس في قراره منظومة الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات الأمم المتحدة وبرامجها، وفقاً لكافة

قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بسبل منها زيادة المخصصات من الموارد بما يتفق مع الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٢ - وخلال منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود عام ٢٠١٥، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساهمات فنية بشأن مشاركة الشباب في عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقة نقاش بعنوان "الشباب والمساواة بين الجنسين: مرور ٢٠ عاما على اعتماد منهاج عمل بيجين والمضي قدما صوب إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥"، بمشاركة أربعة نشطاء من منظمات الشباب الشعبية قدموا توصيات محددة من وجهة نظر تركز على النهوض بالشباب. وبالتعاون مع شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أول فريق عامل يعنى بالشباب والمساواة بين الجنسين بهدف تعزيز الروابط بين منهاج عمل بيجين وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده.

٣٣ - ونظمت الهيئة، بصفتها الرئيس المشارك للفريق المرجعي المعني بالشؤون الجنسانية والعمل الإنساني والمنبثق عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مناسبة جانبية عُقدت في جنيف في إطار الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وركز المتحدثون في تلك المناسبة على دور النساء والفتيات المتضررات من الأزمات في تشكيل استجابات إنسانية فعالة ومنسقة تشمل الجميع.

٣٤ - وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، شاركت الهيئة كمحاور رئيسي في حلقة نقاش تناولت مستقبل المنتدى. وحاججت الهيئة بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن إعمالا تاما هي أمور لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة وإقامة مجتمعات عادلة ومنصفة يسودها السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تنسيق الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين تنسيقا منهجيا مع منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مستويات المتابعة والاستعراض، وكذلك في الاستعراضات المواضيعية، على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

ثانيا - النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال العمليات المواضيعية الدولية وغيرها من العمليات المعيارية

٣٥ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة توسيع نطاق مشاركتها وأنشطتها الدعائية في مجموعة من العمليات الحكومية الدولية الأخرى. وقدمت الهيئة أدلة وأمثلة للممارسات الجيدة واستراتيجيات تكفل إدراج المنظور الجنساني في المناقشات والوثائق الختامية، وعملت كجهة مسؤولة عن عقد اجتماعات تضم أصحاب المصلحة من أجل تيسير تبادل الآراء. وقد أثمرت تلك الجهود عن تحقيق مكاسب هامة في مجالات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وكفالة حقوق الإنسان الخاصة بهن في الإطار المعياري، كما ساهمت في تعزيز أسس التنفيذ على الصعيد الوطني.

ألف - تمويل التنمية

٣٦ - أعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية لمشاركتها في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويستند هذا المسعى إلى التزام الهيئة منذ أمد طويل بتقديم الأدلة التي تثبت الدور المحوري الذي يؤديه توفير التمويل في تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو ما كانت قد أكدته لجنة وضع المرأة عام ٢٠٠٨. وعلى الصعيد العالمي، قدمت الهيئة المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وأعدت رسائل تتعلق بالسياسات العامة لتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار كل مجال من مجالات العمل في الوثيقة الختامية.

٣٧ - وشاركت الهيئة في المشاورات الإقليمية التي نظمتها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. واستنادا إلى الأدلة والبيانات المستمدة من التجارب الإقليمية والمتعلقة بالثغرات التي تعترى تمويل برامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عرضت الهيئة على الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة توصيات في مجال السياسات العامة لكي تنظر فيها. وتواصلت المكاتب القطرية التابعة للهيئة مع الشركاء الوطنيين والتمست الدعم من وزارات المالية والخارجية من أجل منح الأولوية لتمويل برامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٨ - وما انفكت الهيئة تدعو، طوال هذه العملية، إلى توفير التمويل اللازم لإحداث التحول في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأن النقص الشديد والمزمّن في الاستثمار حال دون إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويستدعي توفير التمويل الكفيل بإحداث هذا التحول زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات ونطاقها ونوعيتها مع توظيفها حسب الأولوية وتوفيرها بشكل مطرد، واستمدادها من جميع المصادر وعلى جميع

المستويات، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني والقيام بتدخلات محددة الهدف في القطاعات الرئيسية. واستندت أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها الهيئة من أجل توفير التمويل الكفيل بإحداث التحول إلى تعهد الدول الأعضاء في الإعلان السياسي للجنة وضع المرأة بإجراء زيادة كبيرة في الاستثمارات التي تهدف إلى سد الفجوة في الموارد، وهو تعهد تكرر وتعزز بشكل أكبر في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٩ - ومن بين الجهود العديدة التي بذلتها الهيئة خلال العملية التحضيرية، تنظيم مناسبات جانبية لإذكاء الوعي وتقديم الأدلة ودراسات الحالات الفردية، مما أفضى إلى إدلاء الدول الأعضاء ببيانات أقليلية دعماً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٠ - وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقد في أديس أبابا، نظمت الهيئة ثلاث مناسبات جانبية. واستضافت الهيئة، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، مناسبة رفيعة المستوى بشأن الممارسات الجيدة في مجال تمويل المساواة بين الجنسين، بمشاركة الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس وزراء السويد ووزير الدولة للشؤون المالية في الهند وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. أما المناسبة الجانبية الثانية، فأتاحت للدول الأعضاء وللشركاء فرصة تبادل الأمثلة بشأن سبل تنفيذ التدخلات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، بدءاً من القوانين والسياسات والبرامج وانتهاء بتوزيع الموارد وتبعتها. ودعا المشاركون إلى بذل جهود مكثفة في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني واعتمدوا خطة عمل لتوفير التمويل الكفيل بإحداث تحول في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي خطة تدعو جميع الجهات الفاعلة إلى تنفيذ سياسات تحويلية عامة واتخاذ إجراءات لتوفير التمويل اللازم للتعجيل بتنفيذ الالتزامات الواردة في منهج عمل بيجين والوفاء بالالتزامات الجديدة المتعهد بها في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وشارك في المناسبة الجانبية الثالثة أصحاب المصلحة من الحكومات ومن منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة السبل المبتكرة لتمويل برامج المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

٤١ - ودعمت الهيئة أيضاً تنظيم منتدى المرأة ومنتدى منظمات المجتمع المدني اللذين انعقدتا في إطار المؤتمر. وأتاح هذان المنتدىان الاسترشاد بمنظورات المساواة بين الجنسين في المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة وفي أنشطة الدعوة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني. وتحديث وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة في المنتدى الدولي للأعمال التجارية، فوجهت الانتباه إلى منظورات المساواة بين الجنسين في الممارسات التجارية المستدامة.

٤٢ - وتتضمن خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدها المؤتمر إعادة التأكيد بوضوح على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن إعمالاً تاماً بوصفها عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد ومنصف يشمل الجميع. والتزمت الدول الأعضاء مجدداً باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث التغيير اللازم من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات. وتتضمن خطة العمل أيضاً إجراءات ترمي إلى تمكين المرأة من المشاركة بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي؛ ودعم سبل وصول المرأة إلى سوق العمالة الكاملة والمنتجة واستفادتها من فرص العمل اللائق؛ وتيسير الإدماج المالي للمرأة، وزيادة الاستثمار في استخدام البيانات عالية الجودة المصنفة حسب نوع الجنس، وتشجيع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٤٣ - وستواصل الهيئة دعم الدول الأعضاء في مجالي التخطيط والميزنة المراعيين للمنظور الجنساني وفي تنفيذ خطط عمل وطنية تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستواصل الهيئة الدعوة إلى زيادة مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية ورصدها حسب الأولوية، واتخاذ مبادرات التمويل المبتكرة، وإيجاد وسائل تمويل مبتكرة مخصصة لبرامج تحقيق المساواة بين الجنسين. وستواصل الهيئة أيضاً دعم تعميم التمويل التحويلي في عمل منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، عن طريق كيانات منها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين ومبادرة مؤشر المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

باء - التنمية المستدامة

٤٤ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١/٧٠ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠، وهي ثمرة عملية امتدت قرابة ثلاث سنوات، ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية في مجال التنمية المستدامة. وتستند الخطة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وتسعى إلى إعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وترمي أهدافها إلى تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. والهدف ٥ من تلك الخطة مكرس لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وثمة ١١ هدفاً آخراً تتضمن أيضاً غايات تراعي الاعتبارات الجنسانية. وستسترشد عمليات المتابعة على جميع المستويات بمجموعة من المبادئ وستراعي الاعتبارات الجنسانية كما تستند إلى بيانات عالية الجودة ومصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن وغيرها من

الخصائص. وعلى الصعيد العالمي، سيكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى مسؤولاً عن إجراء عمليات الاستعراض وستدعمه جهات منها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٥ - وتتناول الغايات المدرجة في إطار الهدف ٥ القيود الهيكلية الرئيسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مثل التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة وعبء العمل غير مدفوع الأجر الذي يقع على عاتق النساء والفتيات أكثر من غيرهن. وتتناول تلك الغايات أيضاً المشاركة في صنع القرار، وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع، والتمتع بالحقوق الإنجابية. ومن شأن العمل الرامي إلى تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ برمتها أن يحدث تغييراً في العلاقات بين الجنسين وفي حياة النساء والفتيات في جميع البلدان. وتستند خطة عام ٢٠٣٠ إلى الالتزامات الدولية القائمة، بما فيها إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتوخى خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ علماً يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة مع الرجل، ويخلو من جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن؛ حيث يجب القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بسبل منها إشراك الرجال والفتيان في هذا المسعى. وتدعو الخطة إلى زيادة الاستثمارات وتعزيز دعم المؤسسات المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين، وإلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني تعميماً منهجياً.

٤٦ - وقد شاركت الهيئة، على نحو ما ذكرته في تقاريرها السابقة إلى اللجنة (E/CN.6/2013/2 و E/CN.6/2014/2 و E/CN.6/2015/2)، مشاركة نشطة في الأعمال التحضيرية لصياغة خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بجميع مراحلها. وقدمت الهيئة إلى الدول الأعضاء مساهمات فنية شاملة وزودتها بالمساعدة التقنية، كما نظمت مناسبات جانبية وجلسات إحاطة، وتعاونت عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة من خلال العمليات المشتركة بين الوكالات، مثل فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفريق الدعم التقني، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني لجعل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات عنصراً رئيسياً في خطة عام ٢٠٣٠. ولم يكتف العديد من هذه المناسبات بالبرهنة على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بل أتاح أيضاً إقامة شراكات وساعد في بناء تحالفات بين المناصرين والرواد في هذا المجال وقدم الأدلة التي مكنت الدول الأعضاء من التوصل إلى هذه النتيجة القوية.

٤٧ - وساهمت الهيئة، كمراقب في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في وضع المؤشرات العالمية لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأصدرت الهيئة تقريراً بعنوان "رصد المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الفرص السانحة والتحديات الماثلة". وهذا التقرير هو نتاج عملية تشاورية واسعة النطاق مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وينطلق من مجموعة الحد أدنى من المؤشرات الجنسانية التي أقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. واقترحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقريرها وضع مؤشرات جديدة أو تحسين المؤشرات الحالية للمساعدة في رصد أبعاد المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة. ودعت الهيئة أيضاً إلى تصنيف جميع المؤشرات ذات الصلة في جميع الأهداف والغايات تصنيفاً منهجياً حسب نوع الجنس، وحسب السن حيثما كان ذلك مناسباً، لأن تعرض النساء والفتيات لأوجه الإجحاف الجنساني يختلف باختلاف الفئة العمرية. وينبغي تصنيف هذه المؤشرات أيضاً حسب الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية البارزة الأخرى، بما فيها الدخل و/أو الثروة والموقع والطبقة والأصل الإثني وغيرها من الخصائص ذات الصلة، بحيث تتسنى الإحاطة بأوجه اللامساواة المشتركة بين مختلف فئات الإطار بشكل أفضل.

جيم - تغير المناخ

٤٨ - خلال العام الماضي، كثفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاونها مع عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، تابعت عن كثب أعمال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، وقامت بأنشطة تواصل مستمرة مع الأطراف في الاتفاقية الإطارية وقدمت إسهامات تقنية لدعم مراعاة المنظور الجنساني في الاتفاق الذي سينبثق عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك الاعتراف بمشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع جوانب الإجراءات المتصلة بتغير المناخ ومن أجل مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج المتعلقة بالمناخ.

٤٩ - وقدمت الهيئة مساهمات فنية بشأن الروابط بين المساواة بين الجنسين والدور الفعال للمرأة والعمل المتعلق بالمناخ لدعم تنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية (FCCC/CP/2014/10/Add.3، المقرر ١٨/أ-٢٠). وشمل ذلك إسهامات الهيئة في حلقة

عمل صدر بها تكليف عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وتناولت السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية مع التركيز على إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

٥٠ - وبناء على هذا العمل ونتائج حلقة العمل، نظمت الهيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأمانة الاتفاقية الإطارية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن تنفيذ السياسات والإجراءات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية في سياق التنمية المستدامة. وأعد الاجتماع توصيات لمساعدة الأطراف في الاتفاقية الإطارية ووضع السياسات والممارسين في صياغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مناخية مراعية للاعتبارات الجنسانية في سياق الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية وفي السياق الأوسع لخطة عام ٢٠٣٠. وتهدف هذه التوصيات على وجه التحديد إلى دعم مراعاة المنظورات الجنسانية في آليات الاتفاقية الإطارية وعملها، بما في ذلك في وضع تقييمات للاحتياجات التكنولوجية، وفي تفعيل الولايات الجنسانية للصندوق الأخضر للمناخ^(١).

٥١ - وواصلت الهيئة تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لتيسير مشاركة دعاة المساواة بين الجنسين وخبراء المناخ من الحكومات والمجتمع المدني وانخراطهم في الاجتماعات والعمليات المتصلة بالاتفاقية. وعملت الهيئة بشكل استراتيجي مع الدعاة الرئيسيين مثل هيئة الأوساط المعنية بشؤون المرأة والشؤون الجنسانية ومؤسسة ماري روبنسون للعدل المناخي، من أجل ضمان إدراج إشارات جنسانية في جميع أجزاء مشروع الاتفاق الذي تنظر فيه الأطراف. وساهمت هذه الجهود في إدراج إشارات جنسانية في الديباجة والجزء المتعلق بالغرض، وفي الأجزاء المتعلقة بالتكيف، والتمويل، وبناء القدرات من مشروع الاتفاق الذي شكل أساس المفاوضات في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف.

٥٢ - وفي الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، قامت الهيئة بأنشطة مكثفة للتواصل مع الوفود الرئيسية على أعلى المستويات. ورغم هذه الأنشطة التواصلية التي اضطلعت بها الهيئة وسائر الجهات المنادية بالمساواة بين الجنسين، لم يحتفظ اتفاق باريس النهائي بالإشارات الجنسانية الواردة في الجزء المتعلق بالغرض من النص، وفي الأجزاء المواضيعية مثل التمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها. وفي الديباجة، اعترفت الأطراف بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عند اتخاذ الأطراف إجراءات لمواجهة تغير المناخ. ونصت الأطراف

(١) انظر تقرير فريق الخبراء المتاح على الموقع التالي:

http://www2.unwomen.org/~media/headquarters/attachments/sections/how%20we%20work/intergovsuport/egmreport_bonn_final_25-november-2015.pdf?v=1&d=20151125T232255

أيضا في الاتفاق على وجوب الاستجابة للشواغل الجنسانية في إجراءات التكيف وأنشطة بناء القدرات.

٥٣ - وأقرت الأطراف في اتفاق باريس بأن المقررات التي اعتمدها الأطراف في الاتفاقية الإطارية لا تزال صالحة، وسيُسترشد بها في تنفيذ العمل المتعلق بالمناخ. وهذه المقررات تشمل المقرر ٢٣/م أ-١٨ بشأن تحسين مشاركة المرأة في هيئات الاتفاقية الإطارية وفي الوفود، وبرنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية. وستعمل الهيئة مع الشركاء على مواصلة الاستفادة من المكاسب المعيارية التي تحققت في مجال السياسات والإجراءات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات المواضيعية التي يُنظر فيها في سياق الاتفاقية الإطارية.

٥٤ - وإدراكا لضرورة اتخاذ إجراءات في الميدان للمساعدة في تنفيذ هذه المكاسب المعيارية على نحو يعود بالفائدة على النساء والفتيات تحديدا، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ برامج عالميين خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وهما برنامج مشاركة المرأة في تنظيم مشاريع الطاقة المستدامة وسبل حصولها عليها؛ وبرنامج تمكين المرأة عن طريق زراعة تنكيف مع تغير المناخ. ويشكل هذان البرنامجان استجابة شاملة لآثار تغير المناخ ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والطاقة، والنمو الاقتصادي، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

دال - المعلومات والتكنولوجيا

٥٥ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إسهامات فنية إلى الدول الأعضاء خلال الاستعراض العشري لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي تُوج باجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وركزت الإسهامات التقنية التي وردت في الوثيقة الختامية على تحسين تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ورصدها؛ وإجراءات مكافحة العنف المرتكب ضد المرأة عن طريق القضاء الإلكتروني؛ وتعزيز نوعية مشاركة المرأة في مجتمع المعلومات، بما في ذلك كفالة مشاركتها الكاملة في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وزيادة فرص مشاركتها في تطوير التكنولوجيات واستخدامها. وشاركت الهيئة في تنظيم مناسبات جانبية عُقدت أثناء المنتدى السنوي لمؤتمر القمة العالمية في جنيف وفي الاجتماع الرفيع المستوى، حيث قامت بالربط بين القمة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومنهاج عمل بيجين.

٥٦ - وتشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتقنية النطاق العريض لأغراض التنمية المستدامة، الذي أعد ورقة مناقشة بعنوان "العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الإلكتروني: صيحة لإيقاظ المجتمع الدولي". وتتيح جوائز تعميم المساواة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا، التي تشارك في رعايتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الدولي للاتصالات، منهاج عمل للنهوض بمشاركة المرأة مشاركة هادفة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبدورها في اتخاذ القرار والإنتاج في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هاء - حقوق الإنسان

٥٧ - بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق، بما في ذلك دعم بناء القدرات وتنظيم الدورات التدريبية بشأن الاتفاقية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة لفائدة المسؤولين الحكوميين، ودعاة المساواة بين الجنسين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقدم الدعم للدول الأطراف في مجال إعداد التقارير المطلوبة بموجب الاتفاقية، وفي التحضير للحوار البناء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفيما يتعلق بإعداد منظمات المجتمع المدني تقارير الظل وإعداد التقارير التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى اللجنة. ومن خلال برنامج عملها، أتاحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مزيداً من الدعم لمتابعة الملاحظات الختامية للجنة، بما في ذلك تكريس توصيات اللجنة في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية وفي تدابير ضمان إدخال إصلاحات قانونية وسياسية.

٥٨ - وواصلت الهيئة توفير دعمها للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في إعداد توصيات عامة، فيما يتعلق بمسائل منها الأعمال الجارية بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء وبشأن المرأة الريفية. وأصدرت الهيئة دليلاً بشأن التوصية العامة رقم ٣٠ للجنة المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وبعد انتهاء النزاع (CEDAW/C/GC/30) وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويتضمن الدليل توجيهات عملية بشأن الكيفية التي يمكن بها استخدام هذه الأطر لكي تعزز وتدعم بعضها بعضاً في التنفيذ على الصعيد الوطني.

٥٩ - وساهمت الهيئة في الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، بسبل منها دعم الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها، والإسهام في تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ودعم تنفيذ التوصيات. وواصلت الهيئة تعاونها مع الآليات الأخرى التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما فيها الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة؛

والمقررة الخاصة المعنية بقضايا الشعوب الأصلية؛ والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وواصلت الهيئة السهر على تزويد كل لجان التحقيق المنشأة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان وتزويد جميع بعثات تقصي الحقائق التابعة للمجلس، على نحو متزايد، بالخبرات المطلوبة في المسائل الجنسية التي يتسنى لها إنجاز ولاياتها. وفي عام ٢٠١٥، شملت هذه الخبرة توفير محققين في الجرائم الجنسية والجنسانية للجان التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، والتراع في غزة عام ٢٠١٤، والجمهورية العربية السورية، وبعثات تقصي الحقائق إلى العراق، وليبيا، وجنوب السودان، وكذلك فيما يتعلق بالإساءات والانتهاكات التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام.

٦٠ - وإدراكا منها بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة كثيرا ما يتعرضن لشتى أشكال التمييز، أيدت الهيئة المبادرات الرامية إلى تعزيز الاهتمام بحالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وألقت الهيئة كلمة أمام لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وساهمت في مناقشتها لتعليق عام على المادة ٦ من الاتفاقية، بشأن النساء ذوات الإعاقة. وساعد هذا الدعم المقدم للعمل المعياري أيضا في توسيع نطاق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٥، على سبيل المثال، قدم المكتب القطري للهيئة في جورجيا الدعم لدورة تدريبية بشأن الجوانب الجنسانية في اتفاقيتي حقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وبشأن تطبيقها. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت الهيئة إلى صندوق شراكة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واو - خطة العمل للتنمية الحضرية

٦١ - في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في كويتو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملها على ضمان تسخير نتائج المؤتمر في الدعم الاستراتيجي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا يراعي المنظور الجنساني باستخدام المستوطنات البشرية والتوسع الحضري كوسيلة للتغيير. وتحقيقا لهذه الغاية، ساهمت الهيئة في الدورة الثانية للجنة التحضيرية. وشاركت أيضا في أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وفي إعداد ورقات المسائل، وذلك في محاولة لكفالة الاسترشاد بالتحليل الجنساني في تناول مسائل معينة يُعنى بها المؤتمر.

٦٢ - ونظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به الجهات المعنية على الصعيد المحلي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تدعو الهيئة إلى وضع الأطر القانونية الملائمة، وضمان القدرة المؤسسية والمالية الكافية للحكومات المحلية، وتولي القيادة والمبادرة على الصعيد المحلي، ومشاركة منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي وعلى مستوى القواعد الشعبية وانخراطها بطريقة فعالة في هذه العمليات. وتعمل الهيئة لكفالة قيام مؤتمر الموئل الثالث بتحديد معيار جديد للقضاء على أوجه عدم المساواة والتمييز المستمرة ضد النساء والفتيات على نطاق واسع في العديد من المدن في جميع المناطق.

زاي - الحد من أخطار الكوارث

٦٣ - عملت الهيئة في تعاون وثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في سينداي، اليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥. وتولت الهيئة زمام المبادرة في تحديد موقف موحد للأمم المتحدة إزاء إدماج المنظور الجنساني في الوثيقة الختامية للمؤتمر وقدمت خبرة تقنية إلى الدول الأعضاء. وأثناء المؤتمر، قدمت الهيئة مساهمات جوهرية، عن طريق قنوات منها الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن دور المرأة القيادي، وقدمت إسهامات فنية في عملية التفاوض.

٦٤ - وينص إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣) على أحكام محددة لمراعاة المساواة بين الجنسين، ويدعو إلى أخذ الأحكام الجنسانية بعين الاعتبار في جميع السياسات والممارسات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث. ويتضمن الإطار دعوات إلى تعزيز دور المرأة في القيادة واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن في التخطيط لمواجهة المخاطر واتخاذ القرارات. ويدعو الأمم المتحدة إلى تنقيح خطة عملها للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، وتقديم توجيهات تقنية في تنفيذ الإطار. وعلى أساس هذه الولايات، ستعمل الهيئة على زيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في عمل منظومة الأمم المتحدة في مجالي الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها.

حاء - الشؤون الإنسانية

٦٥ - في إطار التحضير لمؤتمر القمة العالمي الأول للمساعدة الإنسانية، المقرر عقده في إسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة في صياغة برنامج إنساني على نحو يراعي الإدماج التام للمنظور الجنساني، واحتياجات المرأة والفتاة وحقوقهما. وبغية تعزيز روابط أقوى بين

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل الإنساني، فقد أعارت الهيئة أمانة مؤتمر القمة أحد المتخصصين في مجال الشؤون الجنسانية والعمل الإنساني.

٦٦ - وشملت مساهمة الهيئة في العملية إقامة حلقة عمل، بالتعاون مع منظمة "كير" الدولية على هامش الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة. وتم التشديد خصوصا على السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للمرأة في مجال العمل الإنساني. وقدمت الهيئة مساهمات فنية ومالية إلى عدد من المشاورات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك تلك المعقودة في شيلي وغواتيمالا، وفي آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا وآسيا الوسطى. وبالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نظمت الهيئة دورات الأفرقة العاملة مع المجتمع المدني وخبراء في مجال المساواة بين الجنسين، من أجل صياغة رسائل دعوية تعكس وجهات نظر المرأة والفتاة وتجاربهما في سياقات العمل الإنساني الخاصة بكل موقع من المواقع. وساهمت الهيئة أيضا في المشاورات المواضيعية لمؤتمر القمة التي تمت خلالها صياغة ورقات المواقف. وهي تعمل، بوصفها عضوا في الفريق المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية، الذي يضم من خبراء في الشؤون الجنسانية تابعين لمجموعة من أصحاب المصلحة المتعددين، على ضمان مراعاة احتياجات السكان المتضررين من الأزمات وحقوقهم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. وقد تمكنت الهيئة، من خلال تلك المشاورات المواضيعية، من حشد دعم كبير لمشاركة المرأة ودورها القيادي.

٦٧ - وساهمت المشاورة العالمية لمؤتمر القمة، التي عقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في تعزيز المشاورات الإقليمية والمواضيعية. ويتضمن التقرير التوليفي^(٢) فرعا يتناول سبل تسخير العمل الإنساني لخدمة مصالح المرأة والفتاة ويدعو الجهات الفاعلة إلى الأخذ بنهج قائم على الحقوق لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات من جميع الأعمار، وذلك من خلال تعزيز التقيد بسياسات المساواة بين الجنسين، وتمويل البرامج التي تبرهن على وجود التزام قوي لديها بقضايا النساء والفتيات، وتعزيز تدابير المساءلة، وضمان سلامة النساء والفتيات.

٦٨ - وفي الوقت الذي بلغ فيه عدد اللاجئين والمشردين داخليا مستويات غير مسبوقة، ستعمل الهيئة على النهوض بالقضايا الجنسانية بوصفها الهيئة التي تتولى رئاسة الفريق العالمي المعني بالهجرة في عام ٢٠١٦.

(٢) https://www.worldhumanitariansummit.org/whs_global/synthesisreport

رابعاً - الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف تنفيذ التوجيهات المتعلقة بالسياسات

٦٩ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز الروابط القائمة بين مقرها وبين المكاتب الميدانية دعماً لتنفيذ الإطار العالمي المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. ومن الأمثلة على ذلك الجهد تقديم الدعم في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن لجنة وضع المرأة.

٧٠ - ولا تزال الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التحديات التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد، تمثل الوثيقة الختامية الحكومية الدولية الوحيدة التي تقيّم حالة المرأة والفتاة في ما يتعلق بكل هدف من تلك الأهداف. وتوفّر هذه الاستنتاجات ولاية حكومية دولية وأداة هامة لأنشطة الدعوة التي تقوم بها الهيئة من أجل هدف قائم بذاته متعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وتعميم مراعاة منظور جنساني في جميع الأهداف الأخرى الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧١ - ودعت الاستنتاجات المتفق عليها إلى اتخاذ إجراءات في خمسة مجالات: (أ) تحقيق تمتع المرأة والفتاة على نحو كامل بجميع حقوق الإنسان؛ و (ب) تعزيز البيئة المؤاتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (ج) تعظيم الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (د) تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (هـ) ضمان مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي على جميع المستويات وتعزيز المساءلة. وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، قدمت الهيئة المساعدة للحكومات في تنفيذ الاستنتاجات في مجالات العمل الخمسة.

٧٢ - وقدمت الهيئة المساعدة التقنية إلى اللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الإنسان في غواتيمالا دعماً لدورها في مجال الرصد، وفي إعداد التقارير المتعلقة بحقوق المرأة عن طريق تنظيم دورات تدريبية متخصصة لمسؤولين حكوميين بهدف تعزيز الامتثال للالتزامات الدولية والنهوض بحقوق الإنسان للمرأة. وفي إطار شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لحكومة غواتيمالا في المراحل الأولية لإعداد التقريرين الدوريين الثامن والتاسع المقدمين بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧٣ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز البيئات التمكينية، قدمت الهيئة الدعم للعديد من الحكومات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية. وفي الوقت الذي شرعت فيه بنغلادش في إعداد خططها الإنمائية الخمسية السابعة، أسهمت الهيئة بإعداد ورقة معلومات أساسية تقنية بشأن المساواة بين الجنسين، وقدمت أيضا مساهمات في الأجزاء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في ١٣ ورقة أخرى من ورقات المعلومات الأساسية التقنية.

٧٤ - واستعانت الهيئة بالاستنتاجات المتفق عليها بوصفها أداة للدعوة إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية. ففي أوزبكستان، نظّمت الهيئة واللجنة النسائية الوطنية مشاورات مع ممثلين للحكومة وجهات معنية أخرى أثناء إعداد التقرير الوطني الثاني المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. واستُرشد بهذه المشاورات في تعزيز فهم الوزارات والجهات المعنية الأخرى للاتفاقات الحكومية الدولية المبرمة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وللروابط القائمة بين تلك الاتفاقات والأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - وفي الأردن، أقامت الهيئة إطارا للشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل بهدف إعادة النظر في إطار سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة. واستُكمل إطار الشراكة هذا بتعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني المحلية من أجل توفير التدريب على المهارات المتعلقة بحفاظ الإقراض المتجددة للانتماء البالغ الصغر في المناطق الفقيرة، والتوجيهات المتعلقة بتلك الحوافظ وسبل رصدها.

٧٦ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعظيم الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدمت الهيئة الدعم لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة في تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في البرامج والعمليات الحكومية. وقدمت الدعم لإعداد نبذة عن وضع البلد من الناحية الجنسانية توفر قاعدة الأدلة اللازمة لتقديم توصيات رئيسية قابلة للتنفيذ لأغراض التخطيط والميزنة.

٧٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدّم المكتب الإقليمي للهيئة في آسيا والمحيط الهادئ إحاطة إلى الفريق العامل المواضيعي المعني بالإحصاءات الجنسانية التابع لآلية التنسيق الإقليمية بشأن الاستنتاجات المتفق عليها، أُخذت في ما بعدُ أساسا لاعتماد مجموعة أساسية إقليمية من المؤشرات الجنسانية في اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الإحصائية لمنطقة المحيط الهادئ، في آذار/مارس ٢٠١٥. وتشكل هذه المؤشرات حاليا أساسا معياريا

تستند إليه المكاتب الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لجمع الإحصاءات الجنسانية.

٧٨ - وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة ودورها القيادي على جميع المستويات وتعزيز المساواة، فقد أنشأ المكتب القطري للهيئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريقاً عاملاً يضم دعاة للمساواة بين الجنسين. وأتاح الفريق العامل لأصحاب المصلحة وضع استراتيجيات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز دور المرأة القيادي في مناصب صنع القرار في الحكومة، وأسفر عن وضع استراتيجية جنسانية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووضع خطط عمل وطنية من أجل المشاركة السياسية للمرأة.

٧٩ - وفي بوروندي، قدمت الهيئة الدعم لمشروع يهدف إلى تعزيز مشاركة نساء شعب الباتوا، وهو من الشعوب الأصلية، ودورهن القيادي، ونظمت دورات تدريبية مع ممثلين عن ٢٥ حزباً من الأحزاب السياسية تعهدوا بتشجيع نساء شعب الباتوا على المنافسة في الانتخابات المقبلة. وقد جاءت جهود الهيئة في الوقت المناسب خاصة في ضوء القانون الانتخابي المعدل الذي ينص على تمثيل نساء شعب الباتوا في هيئات صنع القرار المحلية.

خامساً - استنتاجات

٨٠ - شهد عام ٢٠١٥ إحراز تقدم معياري كبير في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والنهوض بحقوق الإنسان الخاصة بهن، وذلك من خلال تنظيم مناسبات رفيعة المستوى وفي إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة وضع المرأة. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للدول الأعضاء في كفالة وضع مسألة المساواة بين الجنسين في صدر أولويات الإطار المعياري العالمي، وفي تعميق وتوسيع هذا الإطار من خلال تعزيز قاعدة الأدلة والمعارف، والأنشطة الدعوية والتواصلية، والتوعية، والشراكة وإقامة التحالفات، ومن خلال عملها في الدعوة لعقد اجتماعات أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الأطر المعيارية. وأتاح الوجود الإقليمي والقطري للهيئة تقديم دعم أكثر فعالية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني.

٨١ - وبما أن عام ٢٠١٥ كان عاماً حاسماً، فقد بذلت الهيئة جهوداً كبيرة في دعم العمل المعياري الذي تقوم به الدول الأعضاء في سياق استعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين، والعمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالمرأة، والسلام والأمن، والحد من خطر الكوارث، وتمويل التنمية، والتنمية المستدامة وتغير المناخ. وبلغت الهيئة مستويات جديدة في

تعبة الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة بحلول عام ٢٠٣٠ على أرفع المستويات السياسية.

٨٢ - وفي عام ٢٠١٦، ستواصل الهيئة تقديم الدعم للدول الأعضاء حيث ستُحدّد المؤشرات العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وآليات المتابعة والاستعراض في إطار كل من اللجنة الإحصائية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وستُقدّم الهيئة دعمها للأعمال المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والموئل الثالث، وستواصل مشاركتها في عمليات متابعة نتائج خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً لل عقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وسيستمر التركيز بشدة على العمليات ذات الصلة بالمناخ بوسائل منها العمل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما متابعة تنفيذ اتفاق باريس.